ظاهرة الإعراب وإشكالية الازدواج اللغوي بين العربية والعامية

د/ حمداد بن عبد الله

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

تلخيص المقال:

حاولت في هذا المقال تبيين أهمية الإعراب من حيث أصالته في لغة الضاد، وكذا اللغات السامية، مبرزا دوره الدلالي في تحيد معنى الجملة، كما أثرت إشكالية الازدواج اللغوي بين العربية والعامية، ومحاولة بعض المغرضين إحلال العامية محل الفصحى بسبب خلو الأولى من الإعراب، مما جعلها سلسة، وبسيطة، ومفهومة إلى حد بعيد كما توهم هؤلاء. والحاصل أن العربية الفصيحة وهبت لمتكلمها من الحرية في التعبير مما لا نألفه عند العامية.

تتميز اللغة العربية فيما تختص به بحركات الإعراب التي هي في واقع الأمر ضرب من ضروب الاقتضاب، إذ يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة، وغير معنى القالب الصرفي لها، وهو معناها أو وظيفتها النحوية كالفاعلية، أو المفعولية، ففي قولنا: جاء صاحب الدار، إنما ندل بضم الباء على معنى غير المعنى اللغوي المستفاد من مادة (صحب)، وغير معنى اسم الفاعل المستفاد من صيغة (صاحب)، وهو معنى إسناد المجيء إلى الصاحب أي معنى الفاعلية، وذلك هو المعنى المستوحى من الضم. وبالإمكان القول في هذا الصدد: إن حركات الإعراب ليست شيئا إضافيا أو ثانويا، وهي لم تدخل اعتباطا في التركيب، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة، إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها تتجلى الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة.

وليس مفهوم الإعراب لغة ببعيد عن المعنى الاصطلاحي، فالإعراب في اللغة الإفصاح، ويقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عما في نفسه، وهو في الاصطلاح الإعراب عن المعاني بالحركات الدالة عليها. " ولما كانت وظيفة النحو تعيين صلة الكلمات بعضها ببعض في الجملة الواحدة بحسب المعنى المراد، وكانت حركات الإعراب في العربية تقوم بالجزء الأكبر من تلك الوظيفة فقد طغى الإعراب على النحو كله. حتى سمي النحو بعلم الإعراب! وليس هذا التعريف صحيحا على ما نرى، لأن النحو أوسع من الأعراب وأشمل. ولقد لفتت ظاهرة الإعراب إليها الكثير من الباحثين قديما وحديثا، فدرسوها وحاولوا شرحها وتعليلها"[1].

ولعل من أبرز خصائص العربية المرتبطة بحرية الكلام، والتوسع في طرائق التعبير الإعراب، وهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وبه نميز المعاني وتوقف على أغراض المتكلمين. ويكاد معظم المهتمين بالعربية وفقهها يجمعون على أن هذه الظاهرة سمة واضحة من سماتها وأنه ضروري، وأن إلغاءه يفضي إلى اللبس في الكلام أو جمود في العربية في تراكيبها، وقتل الطاقة الكامنة فيها. وفي حديث عبد القاهر الجرجاني عن النحو ذهب يقول:"إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأن المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه وإلا من غالط في الحقائق نفسه"[2]. وعدّه محمود العقاد:" آية السليقة الفنية في التراكيب العربية المفيدة، توافرت لها جملا مفهومة بعد أن توافرت لها حروفا تجمع مخارج النطق الإنساني على أفصحها وأوفاها، وبعد أن توافرت لها مفردات ترتبط فيها المعاني بضوابط الحركات والأوزان"[3]. ولما أصابت العربية حظا من التطور أضحى الإعراب أقوى عناصرها، وأبرز خصائصها، بل سر جمالها. وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل، المعوّضة عن السليقة، لأن الناس أدركوا حين بدأ اختلاطهم بالأعاجم أنهم لولا خِلاطهم لهم لما لحنوا في النطق، ولا شذوا في تعبير.

أصالة الإعراب في لغة الضاد:

ليس الإعراب كما يتوهم دعاة العامية أو أنصار الأخذ باللغات الأعجمية أو المتأثرون بالدراسات الأجنبية " زخرفا يزين به الكلام، وإنما هو عنصر أساسي في بنائه إذا حذف منه سقط جزء من المعنى وضاع كثير من الفروق بين تعابير يختلف معناها باختلاف الإعراب وحده، ولابد حين يُحذف الإعراب من الاستعاضة عنه بما يؤدي وظيفته في أصل الكلام وبنائه، وفي ذلك تغيير لبناء اللغة وتركيبها"[4]. وفي هذا السياق نألف أن الظاهرة قد تنوولت بالبحث والدرس من لدن علماء العربية القدامى، كما عالجها المحدثون من عرب ومستشرقين.

أما علماء العرب فلم يرتب أحد من القدماء في أن الظاهرة من خصائص العربية، بل من اشد خصائصها، وكذا ارتآه المحدثون منهم، وقديما هذا ابن جني يُعرب عن الظاهرة فيقول:" الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[5]، كما عدّه ابن فارس من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب، فهو يمثل الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من

استفهام[6].وقد كان الزجاجي بحق أسبق المتقدمين وأطولهم نفسا في الموضوع، وباعا فيه، إذ استوقفه وخص كل مسألة من مسائله بباب من مؤلفه (الإيضاح)[7]. وقد أبان ذلك فقال:" إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدونه من تقديم وتأخير عند الحاجة"[8].

وقد أجمع القدماء على دلالته على المعاني الإعرابية من فاعلية، ومفعولية، وإضافة، ولم يشذ عنهم إلا قطرب محمد بن المستنير تلميذ سيبويه، إذ لم ير فيه غير التخفيف من ثقل السكون، والإعانة على درج الكلام ووصله، وفسره أن العرب أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون. فجعلوا كلامهم في الوصل محركا حتى لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به، ولم يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتساع فلم يضيقوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحظر الحركات إلا حركة واحدة. هذا مذهب قطرب واحتجاجه، " وقال المخالفون له ردا عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مُخيّر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم"[9].

ومن المحدثين من جعل الظاهرة من أبرز الظواهر في نحو العربية، لا يزال هو هو لم يتحول، ولم يزايل مكانه من اللغة[10]. ولما كانت لغة الضاد تتوخى الإبانة والتبيين كان الإعراب إحدى وسائلها لتحقيق هذه الغاية المنشودة. وقد اعتبره الأستاذ إبراهيم مصطفى سرا عظيما من أسرار العربية، فذكر:" طول هذه المراقبة، ودأبهم عليها، هداهم إلى كشف سر عظيم من أسرار العربية، وهو أن الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها، والاحتجاج بها... وسموا ما كشفوا أول الأمر علل الإعراب، أو علل النحو، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا، فسموها علم النحو أو الإعراب"[11]. واعتبره د. مهدي المخزومي سمة للعربية تميزها عن اللغات الأخرى، تلك هي أن الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدل على صفتها الإعرابية. وما دام للكلمة مثل هذه السمة فلها من الحرية في التنقل في أثناء الجملة ما لم يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية. والقيمة النحوية للكلمة الأجنبية إنما تحدد بموضعها المخصص لها في الجملة، فإذا زحزحت عن مكانها جرت عن صفتها واتخذت لها صفة أخرى يحددها موضعها الجديد. فالكلمة المرفوعة أي المضمومة الآخر هي المسند إليه

أو التابع للمسند إليه، وليس لها موضع محدد لها بحيث لا تفارقه، فهي تتصدر الجملة حينا وتتأخر حينا، ثم تتوسط أجزاء الجملة حينا آخر، ولا تخرج عن كونها مسندا إليه مهما يتغير موضعها في الجملة ما دامت مرفوعة. والكلمات المنصوبة أي المفتوحة الآخر إنما هي من متعلقات الفعل، أو من متعلقات الجملة، وهي إذا كانت مفعولا مثلا فهي مفعول في موضعها اللغوي المألوف، وهي مفعول إذا تقدمت، وهي مفعول أيضا إذا توسطت أجزاء الجملة الأخرى. والكلمة المخفوضة أي المكسورة الآخر مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، ولا يخرجها عن كونها كذلك انتقالها من موضعها ما دامت تحمل معها ما يدل على قيمتها النحوية وهي الكسر"[12]. ولعلنا نفقه من ذلك أن الإعراب " صمام الأمان حين تشتبه علينا الأمور وتتعقد بسبب ما يقع من تغيير أو تبديل غير مألوف في مواقع الكلمات"[13].

وقد درست الظاهرة في العربية وغيرها من اللغات القديمة، لكونها ظاهرة لازمت تلك اللغات، فهي في اللغات السامية من الخصائص المشتركة بينها. فقد ذكر شيخ المستشرقين تيودور نولدكه صدد ذلك:" ويمكن بسهولة - إلى حد ما- عمل قائمة بخصائص ومميزات تشترك فيها اللغات السامية كلها، ومن هذه الخصائص تغير الدلالة بتغير حركات الكلمة"[14].

وقد ذهب برجسترانشر إلى جعل الإعراب سامي الأصل، كما ألمح إسرائيل ويلفينسون إلى أن هناك شيئا من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية، وأشار بروكلمان إلى آثار حقيقية وأخرى مظنونة من حالات الإعراب في تلك اللغات[15].

وهكذا أجمع المستشرقون، أو كادوا يجمعون على أن الإعراب ظاهرة سامية، بل هو ظاهرة لازمت اللغات القديمة، سامية وغير سامية بكونه من خصائص التمدن القديم، فظهر في اللغة البابلية والعربية، واليونانية والسنسكريتية. ولهذه العلة أخال ذهاب علماء اللغة إلى تقسيمها فقالوا: لغات معربة، ولغات غير معربة. ونسجل في هذا السياق أن الظاهرة قد اختفت من كثير من اللغات المعربة، غير أن طائفة منها وبينها العربية ظلت محتفظة بها.

فقد أكد يوهان فك اطراد الإعراب في الشعر العربي قبل الإسلام وبعده، واطراده أيضا في القرآن الكريم فأورد:" إن الشعر قبل الإسلام وبعده بقليل، يرينا علامات الإعراب مطرده كاملة السلطان، وإن نظام العروض والقافية - في العربية- لا يدع مجالات للشك في إعراب الكلمات. كما أن مواقع الوقف الاختيارية في القرآن تقطع بمحافظته على غاية التصرف الإعرابي"[16]. ولعل أبرز آراء المستشرقين حول الظاهرة ما أفاد به (Wright) من أن

حركات الإعراب بقايا للواحق اندثرت وبقي بعضها، وحاول أن يهتدي مع القائلين برأيه إلى أصول حركات الإعراب عن طريق المقارنة بين اللغات السامية[17].

ولعل أوسع ما كتبه المحدثون حول هذه الظاهرة ما ورد في كتاب (إحياء النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى، وقد سأل نفسه بصدد حركات الإعراب فقال:" ألهذه العلامات الإعرابية معان تشير إليها في القول؟ أتصور شيئا مما في نفس المتكلم، وتؤدي به إلى ذهن السامع؟ وما هي هذه المعاني؟ والعربية لغة القصد والإيجاز، أتلتزم علامات الإعراب على غير فائدة في المعنى، ولا أثر في تصويره؟ لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية، ولقد هداني الله - وله خالص الإخبات والشكر- إلى شيء أراه قريبا وواضحا وأبادر إليك بتلخيصه:

1- إن الرفع علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.

2- إن الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.

3- إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختتموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة.

4- إن علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلا في بناء أو نوع من الاتباع، وقد بيناه أيضا. فهذا جماع أحكام الإعراب، ولقد تتبعت أبواب النحو بابا بابا واعتبرتها بهذا الأصل القريب اليسير، فصح أمره وأطرد فيها حكمة"[18]. ويثبت في موضوع آخر ما نتوخاه من مدارستها فيبين:" وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة و ربط الكلام وهو ما تراه"[19].

وإن تعجب فعجب ذهاب بعض المحدثين إلى تعليل الظاهرة الإعرابية، فادعوا أن الإعراب قصة مختلقة، وأن النحاة وضعوها بمهارة وإحكام. وفي هذا السياق يورد د.إبراهيم أنيس:" ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء

من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة"[20]. وليس ما ذهب إليه إبراهيم أنيس سوى صدى لما ارتآه قطرب من قبل، وتابعه فيه الشاعر العراقي معروف الرصافي، وإن توسع أنيس في ملاحظات سابقيه. ولا ندري إن كان قد اطلع على ما كتبه الرصافي أم كان ما اتفق فيه معه من قبيل توارد الخواطر، فقد اتفق الاثنان على نفي ما ادعاء النحويون من دلالة الحركات على المعاني الإعرابية، مستندين إلى إمكان التعرف على هذه المعاني فيما خلا منها من الجمل المعربة، وفي البنيات من الألفاظ، والمعربات إعرابا تقديريا، وذلك بقرائن الحال أو المقال، كما اتفقا في مجيء هذه الحركات لتحقيق غرض صوتي. والعجيب في الأمر أن يذهب الرصافي هذا المذهب مع ما يراه من أن الحركات ما وجدت إلا لتعصم الألسن من الخطأ في قراءة القرآن الكريم، ذلكم الخطأ الذي يفضي بعضه إلى الكفر، وذكر أكثر ما قيل في وضع النحو والأسباب التي حدت بعلماء العربية إلى وضعه، وعد صنيعهم هذا أول إصلاح للعربية[21]. ولكنه على أي حال لم يرد عنه كما لم يرد عن قطرب قبله ما يشير من قريب أو بعيد إلى خلو القرآن الكريم، وكلام العرب من الحركات الإعرابية إلا عند الضرورة، كالتقاء الساكنين على نحو ما ذهب إليه أنيس متابعا كاليه[22].

أما ما اتفق فيه قطرب والرصافي وأنيس من عدم دلالة الحركات على المعاني فمردود بتلازم هذه المعاني وعلاماتها في العربية، وأخواتها الساميات. فقد ذهب نولد دكه إلى أن الحركات الثلاث وجدت في النبطية على ما هي عليه في العربية، فالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض[23]. وكذلك شأن الأكدية المشتملة على اللغتين: البابلية والآشورية، فهذا قانون حمورابي (1792 ق.م- 1750م) المدون باللغة البابلية القديمة، يوجد فيه الإعراب كما هو في العربية تماما، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة[24]. ومن حقنا أن نتساءل فنقول: كيف نقبل أن تكون حركات الحروف الأولى، والوسطى دالة على المعاني المختلفة، ولا نتصور ذلك بالنسبة لحركات الحروف الأخيرة؟ فنحن نلحظ حركة السين في "حسن" هي الرمز الدال على اسمية الكلمة أو فعليتها، فإذا فتحناها كانت اسما، وإذا ضممناها كانت فعلا، ولا نقبل أن تكون حركة النون في "أحسن" هي الفارق بين الفعلية الكلمة حين نلفظها بالفتح، واسميتها حين نلفظها بالضم. فليس من المعقول أن نقبل التفريق بين المعاني بالحركات المتواجدة تارة في الأول وأخرى في الوسط، وفي الوقت نفسه نرفض اطراد المبدأ على الحرف الأخير.

الازدواج اللغوي بين الفصحى والعامية:

والملحوظ مما سلف ذكره أصالة الإعراب في العربية ودوره المميز في تأدية المعاني، حيث يعتبر خصيصة من خصائص العربية. ولعلنا نعجب من تدثر الدعوة إلى ترك الإعراب كثيرا من الأزياء، واختفائها وراء كثير من الأسماء، فهي تارة دعوة إلى التسهيل، وطورا دعوة إلى عربية ميسرة، وهي تارة ثانية تجديد في النحو العربي، وما نظنُ هذه الدعوة إلا نزولا بالفصحى دون الارتفاع بالعامية، فهي تأخذ الأدنى مقياسا للعمل، وهي تتطلب الفهم الكامل من غير المثقف وتنكر بذل الجهد في تعلم اللغة. وقد نربط في هذا المقام الخلاص من الإعراب، وقيمته في لغة الضاد، بل الزعم أن العربية كانت تخلو منه، وأنه دخيل عليها بالدعوة والترويج للعامية. وقد شهد مطلع القرن الماضي مثل هذه الدعوات بحجة التخلص من الازدواج المتمثل في الفصحى والعامية، والذي يعانيه أمثاله من الأوروبيين في لغاتهم. وكون العامية لغة الحياة في الشارع، والسوق والبيت، وأنها مع ذلك سهلة ولا تحوج الناطق بها إلى تعلم وتعليم. وإن الفصحى لغة الكتب المصفوفة على الرفوف، لا يعرفها الطالب إلا بعد دراسة مضنية لأمد غير قصير.

وفي دعايتهم للعامية بزعم أحد الباحثين الغربيين أن العربية كانت خلوا من الإعراب، وأنه دخيل عليها، وهو المستشرق (K. Vollers) الذي ادعى أن القرآن الكريم نزل أول الأمر بلغة مكة المجردة من الإعراب، ثم أعرب على نحو ما وضع العلماء من قواعد اللغة!. "وهذا يفترض أولا أن لهجة مكة كانت خالية من الإعراب، ولم يقم على ذلك أي دليل، ويفترض ثانيا أن العلماء أعربوا القرآن مع أنّ المبتدئين عندنا يعلمون أن القرآن هو أوثق النصوص التي يحتج بها على صحة قاعدة من قواعد الإعراب، أفنعربه نحن بحسب قواعدنا الموضوعة، ثم نعود لنحتج به على صحة تلك القواعد؟!... ثم إذا كان القرآن غير معرب فأين وجه التحدي حين يقف أمام لغة معربة؟ وهل يقوم التحدي إلا إذا كانت لغة القرآن المنزل هي نفسها لغة القوم بكل ما فيها من ألفاظ وتراكيب وحركات...؟"[25].

وقد انتقد معروف الرصافي الإعراب وعلاقته بالدلالة، وهو يتكئ على استغناء العامة عن الحركات الإعرابية من غير أن تختلط عليهم المعاني، وفي الواقع يمثل هذا المسلك حجة عليه أكثر منه حجة له، ومؤداه أن العامة حين استغنت عن هذه الحركات تخلت في الوقت ذاته عن حرية التصرف في الجملة العربية، تلك الحرية التي منحتها الفصحى للناطقين بها.

فـ" الواقع أن العربية وهبت للناطقين بها حرية واسعة من تقديم وتأخير، واستخدام العبارة الواحدة لمعاني شتى من تعجب واستفهام وإخبار من غير أن يكلف إبدال الكلمات في كل معنى من المعاني، ومن غير أن تلزمه سلوك سبيل في نظمه لألفاظ الجملة لا يحيد عنها فله أن يقول: ما أحسن زيدٌ، مخبرا عن نفي الإحسان عنه، وما أحسنُ زيدٍ؟ مستفهما عن أحسن شيء فيه، وما أحسن زيدا، متعجبا من حسنه، فلم تلزمه اللغة في هذا كله أكثر من وضع علامات تبين ما قصده بكل منها. ومن غير هذه العلامات لا يكون هناك حد فاصل بين الحرية والفوضى اللغوية، في مثل هذه العبارة، ومتى وجد غيرها مما يمكن أن يقوم مقامها تقل - بطبيعة الحال- أهميتها"[26]. وهكذا نرى أن في العامية يتعذر أن نعبر عن كل تلك المعاني: الإخبار والاستفهام، والتعجب بعبارة واحدة. كما يصعب علينا أن نعرف الفاعل من المفعول في مثل قولنا: ضرب محمد زيدا، وإنما نلتزم تقدير الفاعل لا على المفعول فحسب، وإنما نقدمه على فعله فنقول: محمد ضرب زيد، ليس غير. أما في الفصحى أي مع الإعراب فلنا أن نقول: ضرب محمد زيدا، كما نقول: محمد ضرب زيدا، فلو لم يكن لعلامات الإعراب دلالة على الفاعلية، والمفعولية لما تمكنت الفصحى مما لم تتمكن منه العامية[27]. ولا ريب أن الرصافي الأديب الشاعر يعلم جيدا قيمة حرية التصرف هذه في الجمل العربية، وبخاصة عند الحاجة إلى الأسجاع والقوافي وما لها من آثار في موسيقى الكلمات، وهو كذلك أدرى بما يمكن أن يحققه المتكلم مع هذه الحرية من أغرض بلاغية. وإذا ارتفعت الدعوات إلى تيسير العربية فينبغي أن تعالج الطريقة لا المادة، والمثقف لا العامي هو المقياس الصحيح، وبذل الجهد لابد منه في تعلم اللغة وإتقانها، وليس صحيحا أن اللغة صعبة لا تتقن، وليس صحيحا أن كل صعب ينبغي هدمه أو الاستغناء عنه.

وبتخلف اللهجات العربية العامية الحديثة عن ظاهرة الإعراب نشأ ما أسميناه "الازدواج اللغوي" أي وجود العامية إلى جانب الفصحى. ومما هو قمين بالذكر انطلاق الدعوة إلى العامية من حناجر طلائع الاستعمار الأوروبي، ورعاة مصالحة في البلاد العربية الحريصين على تمزيق وحدة هذه الأمة كيما تصير أشلاء ممزقة، يسهل الهيمنة عليها. ومن هذه الطلائع ويليام ولكوكس الذي حشد كل ما استطاع من قوة، وكتب في ذلك وخطب واستأجر من الصحف ما استأجر داعيا إلى العامية والكتابة بها، وجعلها اللغة الرسمية وإليه أشار شاعر العروبة حافظ إبراهيم بقوله على لسان الفصحى:

أيُطربُكم من جانب الغرب ناعبٌ يُنادي بوَأدي في ربيع حياتي[28]

ومن المؤسف حقا أن يقف قسم من الأدباء والمفكرين العرب وراء هذه الحملات المسعورة فيدعون إلى إحلال العامية والابتعاد عن الفصحى بسبب جمودها وصعوبتها وبداوتها وتخلفها عن حاجة العصر، ولأن العامية - في زعمهم- تمتاز بالسهولة والمرونة والقدرة على التعبير عن مطالب الحياة العصرية. ونومئ إلى أن هذه الدعوات المشبوهة التي تبناها سلامة موسى وأنيس فريحة لم يكتب لها النجاح ولم تكلل به. وإنّ الاهتمام باللهجات العامية من لدن صناع القرار في أوروبا أثناء الغزو الاستعماري يعني فيما يعنيه دون أدنى شك الدعوى إلى التحرر من الإعراب، والاستغناء عنه بتسكين أواخر الكلمات، بل من اللغة الفصحى أو الفصيحة، وهذا ضرب من الاستحالة، وذلك أن العربية تتوخى الإيضاح والإبانة، فكان الإعراب إحدى الوسائل الهامة لتحقيق هذا المبتغى. كما أنها حافظة التراث العربي والإسلامي وممثلة الإنية والأصالة بكل أبعادها. وهل يمكن بغير الضبط الإعرابي فهم المعنى المراد من قولنا: لا تأكل وتتكلم، أهو نهي المطلق عن الفعلين وهذا يتطلب جزم الفعلين؟ أم النهي عن الأول وحده مع إباحة الثاني، وهذا يقتضي جزم الأول ورفع الثاني؟ أم النهي عن اقترانهما معا مع إباحة كل منهما وحده على انفراد، وهذا يقتضي جزم الأول ونصب الثاني؟ وكيف نعامل أواخر الكلمات التي لا تعرب بحركات إعرابية في آخرها، وإنما تعرب بحروف، كل حرف يرمز لمعنى خاص يخالف ما يرمز إليه الآخر كالأسماء الستة والأفعال الخمسة، وجمع المذكر السالم؟ وكيف يتضح مدلول الضمير أنت ولك بغير الحركة التي تبين نوعه ودلالته على المؤنث والمذكر؟"[29].

إن الثنائية بين الفصحى والعامية معطى من معطيات الاجتماعية لا سبيل إلى إنكاره ونفيه، لكن الغريب في الأمر أن دعاة العامية في بعض البلاد العربية، كأنهم يتوهمون ويرومون أن يوهموا أنّ هذه المشكلة إنما هي وليدة العصر، وأنّ اللهجات العامية إنما هي نتيجة حتمية من نتائج تطور الفصحى على مر العصور، ومظهر من مظاهر مواكبة هذه اللغة لمقتضيات العصر. وما ينقض ذلك أنه قديما كانت هناك مع هذه اللغة الفصيحة المشتركة لهجات محلية تستخدم في الشؤون العادية، ويجري بها الحديث اليومي، ولم تتغافل كتب اللغة عن هذه اللهجات، وعن تقييد خصائصها، فهي تحدثنا عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوزان، وعجرفية ضبة...الخ. وقد عد الباحث ياسين خليل أن المشكلة ليست فصحى وعامية، الفصحى قائمة والعامية قائمة لكن المشكلة الكبيرة هي الدعوة إلى إشاعة العامية بدل الفصحى وهو خطر محدق ومهدد للوحدة العربية في الصميم، وقد ألفينا بعضَ

الكتب التي ألفت في الحقيقة بالطبع من أساطين يدعون إلى هذا القول، على أنه يجب أن تكون هناك لهجة لبنانية نكتب بها الكتب العلمية وآداب لبنانية، وما إلى ذلك، وكذلك لهجة سورية...الخ، فالدعوة خطيرة. أما العامية فقائمة في كل أنحاء العالم، للغة الانجليزية عامية، وللغة الألمانية عامية. هناك عاميات في اللغة نفسها أو في مناطق جغرافية متباعدة، وبسبب ذلك تباعدت اللهجات، وعندنا دراسات جغرافية لغوية تثبت هذا القول[30]. والذي تعايشه أن هذه الازدواجية إنما هي مستشربة في كامل التراب العربي، إن لم تكن ازدواجية، بين الفرنسية والعربية، والانجليزية والعربية فالازدواجية كما أشير بين عربية عامية وعربية فصيحة، وهذا مظهر كذلك من مظاهر ذبول الثقافة العربية في تلك الأجيال الماضية، وهي إذن ليس هناك بد من علاجها.

وإذا شكل الازدواج اللغوي داء بالغ الأضرار إبان الوجود الاستعماري، فليس من الحكمة في شيء التهاون في معالجته والتخلص من وخيم نتائجه، ونلفت النظر في هذا لصدد إلى أن اللغات الأوروبية ليست كما توهم دعاة العامية بمنجى مما ابتليت به العربية من هذا الازدواج، فأية لغة غربية كما يقول د.سعيد شهاب الدين لا ازدواج فيها بين لغة الأزقة ولغة المتعلمين؟ الألمانية؟ الفرنسية؟ الانجليزية؟ لا شيء من ذلك البتة، والذي يعرف الانجليزية والفرنسية في قراها يدرك فارقا يذكر بالفارق بين فصحانا وعامياتنا، بل إن الفرنسية الفصحى لم تكن لغة الشعب الفرنسي الدارجة... ولا يزال القاطن بباريس حتى اليوم لا يفهم لأول وهلة المواطن الفرنسي الذي يسكن في ليموزان، أو يتكلم بلهجته المحلية المعروفة بالباتوا"[31].

وعلى هذا الأساس تمثل العامية خطرا على اللغة القومية، وعلى الأمة العربية وثقافة الجيل وهي ليست لغة موحَّدة موحِّدة، وإنما هي لهجات محلية محكية لا يكاد يحصيها عد تتغير وتتبدل من قطر إلى قطر، بل من مدينة إلى أخرى ومن وقت لآخر. فأية عامية يريدون لها أن تحل محل فصحانا الواحدة الموحِّدة؟ وأية عامية من العاميات حملت أو بمقدورها أن تحمل محتوى تراثنا العربي الإسلامي الذي تحتويه مكتبات الدنيا؟. ولنا أن نسأل من ذا الذي درس هذه العاميات - من دعاتها أنفسهم- وخبرها قراءة وكتابة، ووقف على خصائصها، وخلص إلى ما يفضلها على الفصحى؟ ومهما يكن من شيء فلقد استأثرت الفصحى بالقراءة والكتابة، والعلم والأدب، واحتكرت التراث العربي الإسلامي، وكتب لها الخلود عبر كل تلك القرون العديدة، وقد تنزل بها القرآن الكريم الخالد عبر الزمكان.

أضف إلى ذلك إن اللغة العامية تبعدنا عن ثقافة أمتنا، إذ الفصحى هي التي كتب بها سيبويه والفراء، والمتنبي والمعري والطبري، والمسعودي وابن الهيثم وجابر بن جبان، وابن سينا والكندي، والفارابي... وغيرهم كثر.

ونؤكد القول أن مشكلة العامية والفصيحة قد ارتبطت أثناء الغزو الأوروبي للوطن العربي بالرغم من إنها في أصلها ظاهرة طبيعية في حياتنا اللغوية، " ولكن الاستعمار استغل هذه الظاهرة ليحارب اللغة الفصيحة بلهجاتها المتعددة، ووجد في اختلاف اللهجات الإقليمية ذريعة للقضاء على اللغة المشتركة بعد أن انحدرت اللغة العربية إلى غاية الضعف إبان الحكم التركي الذي فرض اللغة التركية لغة رسمية للدواوين والتعليم"[32]. وقد مهد الاستعمار لمحاربة اللغة الفصيحة بأن أدخل تدريس اللهجات العربية المحلية في جامعاته، بل وأنشأ مدارس خاصة لدراسة هذه اللهجات مستعينا في ذلك بالشرقيين الذين كانوا يعملون في بلاده، وبالمستشرقين الذين كانت لهم معرفة باللهجات العربية المحلية.

وليس الخلاص من الازدواج اللغوي - كما ذهب دعاة العامية- بالجنوح إلى العامية والانتصار لها، وإزالة الفصحى المعربة في تاريخها الطويل، وإحلال العامية محلها. ولا يغرب عن الأذهان أن التخلي عن الإعراب في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية هدم لها وإماتة لمرانها، وإنّ في ترك حركاته إلباسا لكثير من الجمل والتعبيرات لباس الإبهام والغموض[33]. " وبفضل الإعراب يستطيع الكاتب أو المتحدث أن يتصرف بالجملة فيراعي دواعي التقديم والتأخير دون أن يبقى أسيرا – للحجرات- النحوية الثابتة، فأنت ما دامت للألفاظ رموزها، تستطيع أن تتصرف في وضعها الموضع الذي يمليه عليك المعنى، أو يشاؤه لك فنك أو مزاجك أو موسيقى كلامك[34].

ونلفي أن العربية الفصحى صانت الإعراب، فهو مطلب العقل في اللغة، وهو أرقي ما وصلت إليه اللغات في الإبانة والوضوح، وقد بلغت العربية الفصيحة هذه المرتبة ولا يشاركها فيه من اللغات القديمة إلا اليونانية واللاتينية. وإن الذين تناولوا الظاهرة الإعرابية أو قصة الإعراب كانوا متأثرين إلى حد بعيد ببعض اللغات الأجنبية وقوانينها، وإن كثيرا من دلائل هذا التأثر كانت تطل من أبحاثهم ونحن لا نعيب الموازنة بين اللغات، ولكننا نحذر من خطورة تطبيق قوانين لغة ما على لغة ثانية، وتعتقد أن للعربية من بين اللغات أصالة تتمرد على كل طبيعة غربية عن روحها وطبيعتها، وأنه لابد في وضع القوانين لها من دراسة معمقة لطبيعتها وفقه لأسرارها.

ولعلنا نخلص من كل ما قدمنا أن تبني العامية، واستعمال اللهجات المحلية غير المعربة في ميدان الكتابة والتأليف، وفي وسائل الإعلام، وعالم الفكر سيكون أكبر عامل في تقطيع أوصال الأمة العربية، والتمهيد للعزلة بين أبناءها. وليس هناك بد من الإشارة إلى قرار منصف أصدره المستشرقون في مؤتمر لهم عقد ببلاد اليونان ونصه:" إن اللغة العربية الفصحى هي اللغة التي تصلح للبلاد الإسلامية والعربية للتخاطب والكتابة والتأليف، وإن من واجب الحكومات في هذه البلاد أن تُعنى بنشرها بين الطبقات الشعبية لتقضي على اللهجات العامية التي لا تصلح لغة أساسية لأمم تجمعها جامعة الدين والعادات والأخلاق"[35].

ومن الواجب أن تواجد دعوات تبني اللهجات العامية، بما يكشف عن زيفها ويبرز أخطارها وصلتها بالنزعات الإقليمية وبالمؤسسات الأجنبية التي تحُض عليها، وبترسيخ التجزئة بين أقطار العروبة، وتمزيق شملها. كما أن الحرص على تضخيم الموضوع وفلسفته وقياسه على اللغات الأخرى والاحتجاج ببعض الحالات الفردية والاحتماء بها من وهج الحقيقة وطرح مجموعات من الأمثلة فهو نوع من الإرباك، من التعمية والطلسمة. فليس هناك أي خط يمكن أن يصل بين العامية والمجتمع العربي المنشود، لأنها ليست واقعا لغويا سليما أو ثابتا، والمجتمع المنشود إنما يقوم على الركائز السليمة والثابتة. إن العامية حالة طارئة، وهي حالة ليس لها جذور ولا أصول تستقي منها، وتتغذى بها. والجذور الأصلية التي ترتوي منها هي الأصول الفصحى المرتبطة بالفصحى. ولذا فيمكننا تناول اللهجات المحلية على مستوى الدراسات العلمية الأكاديمية للتعرف على خصائصها، وحصر مفرداتها وأساليبها، وذلك بقصد تأصيلها أو ردها في كثير من حالاتها إلى الفصيحة وكذا تصويبها. أما عن الفصحى المعربة فهي لغة العرب بوجهها الصريح دون طلاء، وملامحها المعبّرة دون اصطناع، كما برزت بوضوح في مرآتها: ذلكم التراث.

الهوامش:

(1)– د/مازن المبارك: نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1399هـ/1979م)، ص 74.

(2)- عبد القادر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، القاهرة، (1372هـ)، ص: 24/23.

(3)- عباس العقاد: اللغة الشاعرة، مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة مخيمر، 1960م، ص 20.

(4)- محمد المبارك: خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، (1960م)، ص10. وفقد اللغة وخصائص العربية، ط/2، بيروت، دار الفكر الحديث، 1964م، ص 241.

(5)- ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، ج1، ص35.

(6)- ينظر: ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم: مصطفى الشويجي، مؤسسة أبدران للطباعة والنشر، بيروت، (1383هـ/1964م)، ص 42.

(7)- ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د/مازن المبارك، دار النفائس، ط/3، بيروت، 1979، ص: 67/ 69/ 72/ 77/76 /91 /97/93.

(8)- المصدر السابق، ص 67.

(9)- د/ مبارك المبارك: نحو وعي اللغوي، ص 82.

(10)- أحمد عبد الستار الجواربي: نحو التيسير، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، 1962م، ص 22.

(11)- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، طبعة القاهرة، مكتبة الآداب، 2013م، ص10. وينظر: ص 22. ود/صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ط/3، بيروت، دار العلم للملايين، 1968، ص 117

(12)- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، القاهرة، 1966، ص 87..

(13)- كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة، القاهرة، 1969، قسم 2، ص 138.

(14)- تيودور نولدكه: اللغات السامية تخطيط عام، ترجمة: د/رمضان عبد التواب، القاهرة، المطبعة الكمالية، ص 10.

(15)- ينظر: إبراهيم السامرائي، دراسات في اللغة، بغداد، مطبعة العاني، 1961، ص 98، ومهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط/2، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاؤه، 1958، ص 246. ود/رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، القاهرة، دار الحمامي للطباعة، 1973، ص341. وهنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ط/2، 1983، دار المشرق، بيروت، لبنان، ص:59- 60.

(16) - يوهان فك: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة: عبد الحليم النجار، بيروت، مطبعة دار الكتاب العربي، 1951، ص3.

(17) - ينظر: د/مازن المبارك: نحو وعي لغوي، ص 75.

(18) - Wright: lectures of cooperative grammar of the semantic languages Cambridge, 1890.

(19) - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو المقدمة، و- ز.

(20) - المصدر السابق، ص 49.

(21) - د/إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط/3، القاهرة المطبعة الفنية الحديثة، 1966م، ص 14.

(22) - ينظر: معروف الرصافي: الأدب العربي ومميزات اللغة العربية في أدوارها المختلفة الأدبية، ط2/ بغداد مطبعة المعارف، 1952، ص:9- 11،15، 36- 37.

(23) - ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 234.

(24) - ينظر: نولدكه اللغات السامية تخطيط عام، ص 73/72.

(25) - ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة ص 339/338

(26)- د/مازن المبارك: نحو وعي لغوي، ص 104.

(27)- محمد جابر الفياض: أهمية اللغة في الحياة الإنسانية، تعقيب على بحث بعنوان العلاقة الاتصالية بين المفهوم القومي والتطور الاجتماعي لحامد ربيع بمناسبة ندوة بعنوان:" اللغة العربية والوعي القومي"، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى إبريل 1984م، والثانية جوان م1986، بيروت، لبنان، ص 296.

(28)- ينظر: أنيس فريحة، محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها، القاهرة، مطبعة الرسالة، 1955، ص:54- 55. وعباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، دار المعارف، 1966، ص:261- 263، والمخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاؤه، 1958م، ص:250- 251.

(29)- ينظر: سعيد الأفغاني، من حاضر اللغة العربية، ط/2، بيروت، مطابع دار الفكر، 1971م، ص 164، ومحمود محمد شاكر: أباطيل وأسمار، ط/2، القاهرة، مطبعة المدني، 1972م، ص:153- 171.

(30)- ينظر: حاتم صالح الضامن، محاضرة بعنوان: العامية والفصيحة في ندوة بعنوان: اللغة العربية والوعي القومي، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، ص 223.

(31)- ينظر: ياسين خليل، مناقشة لبحث بعنوان الأسس النفسية والاجتماعية للشاذلي الفيتوري بمناسبة ندوة بعنوان: اللغة العربية والوعي القومي، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 198- 199.

(32)- سعيد الأفغاني: من حاضر اللغة العربية، ص 169، وحاتم صالح الضامن: محاضرة بعنوان: العامية والفصيحة، في ندوة موسومة بـ"اللغة العربية والوعي القومي"، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، ص 221.

(33) - ينظر: د/مازن المبارك، نحو وعي لغوي، ص 106.

(34) - المصدر السابق، ص 107

(35)- حاتم صالح الضامن: بحث بعنوان العامية والفصيحة، ص 224.